

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحمام الخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

## تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

دراسة حالة جامعة باتنة : 2001/1992

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

شعبة : إقتصاد التنمية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

من إعداد الطالبة :

\* علي همال

\* براهimi حسينة

أعضاء لجنة المناقشة :

الجامعة الأصلية

الرتبة

الاسم

/ باتنة

/ أستاذ التعليم العالي/ رئيسا

1- صالح فلاحى

/ باتنة

/ أستاذ التعليم العالي/ مقررا

2- علي همال

/ قسنطينة

/ أستاذ التعليم العالي/ عضوا

3- عبد الكريم بن أعراب

/ سطيف

/ أستاذ التعليم العالي/ عضوا

4- عمار عماري

السنة الجامعية : 2005/2004



## إهداء

المذكى جدتي العزيزة ، تعمدها الله برحمته الواسعة وأسكنها فسيح جنانه ، إنه سميع قدير  
وبالإجابة جدير .

\*\*\*\*\*

### والدتي الغالية

الأم الطيبة الحنون العطوف حفظها الله ، التي كانت وما زالت المعلم الأول في حياتي ، ومهما  
قلت فيها فلؤلؤتها جزءاً صغيراً من تعبيها معروفة تشجيعها ودعائهما المستمر لمن  
بكل حب وإمتياز أهديها هذا العمل

### والدي العزيز

الأبي الحنون الطيب شفاه الله وعفاه إنه سميع محب ، أبي الرجل الكريم المحب للعلم الذي يقانع في  
إسعاد أولاده وتوفير الحياة الكريمة لهم .  
بكل حب وإمتياز أهديه هذا العمل

والدتي الغاليتين حفظهما الله وجعلهما الشمعة التي تنير الطريق دائماً .

## محتويات المذكرة

الصفحة

01

**مقدمة**

### الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في العالم

06

**مقدمة**

09

#### المبحث الأول : الإطار الفلسفى للموضوع

09

المطلب 01 : مفهوم التمويل

10

المطلب 02 : تكلفة التعليم العالي

12

المطلب 03 : السياسة التمويلية وإتجاهات تمويل التعليم العالي

18

المبحث الثاني : التعليم العالي سلعة إستهلاكية أم إنتاجية

18

المطلب 01 : التعليم العالي كسلعة إستهلاكية

22

المطلب 02 : التعليم العالي كسلعة إستثمارية

29

المطلب 03 : المقارنة بين التعليم العالي كسلعة عمومية وكسلعة إستثمارية

36

المبحث الثالث : أهمية التعليم العالي والبحث العلمي

37

المطلب 01 : دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي والإجتماعي

38

المطلب 02 : دور البحث العلمي في التنمية

41

**خلاصة**

### الفصل الثاني : تشخيص السياسة العامة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في

**الجزائر خلال الفترة : 1992|2001 .**

43

**مقدمة**

46

المبحث الأول : وضعية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

46

المطلب 01 : تطور الجانب البشري للجامعة الجزائرية

55

المطلب 02 : تطور الهياكل الجامعية

58

المطلب 03 : تطور الخدمات الإجتماعية الجامعية

63

المبحث الثاني : دور القطاع العام في التمويل

63

المطلب 01 : تطور ميزانية القطاع

66

المطلب 02 : ميزانية القطاع حسب أهمية المصالح المستهلكة

127 .....	خاتمة
130 .....	العلاق
134 .....	الببليوغرافيا

## مقدمة

شغلت التربية إهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين منذ القدم ، فتاريح الفكر الإقتصادي يشير إلى أن التربية كانت دائما حاضرة ، حتى وإن كان هذا الحضور جد ضئيل .

وتعتبر كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم) ، من أوائل الكتابات في مجال التربية حيث أشار إلى دور الإنفاق على التعليم باعتباره عامل من عوامل الثروة لدى الأمم ، غير أن معالجته لهذا المفهوم جاءت في شكل فلسفى أكثر منه إقتصادى . ويعد تيودور شولتز أول من بلور مفهوم "الاستثمار في الرأس المال البشري" ، ثم جاءت أسماء أخرى لباحثين في هذا المجال أمثال ، إدوارد دنيسون وجاري بيكر ... وقد فتحت هذه الأعمال الرائدة لهؤلاء البوابة الحقيقة للإنطلاق في مجال الأبحاث المتعلقة بالقيمة الإقتصادية للتعليم .

وقد ساعدت هذه الدراسات والأبحاث التي طورت فيما بعد من قبل خبراء اليونسكو ، والمعهد العالمي لخطيط التربية HPE ، ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OCDE ، وغيرها من المنظمات والهيئات ، العديد من الدول في إيجاد آليات ونماذج جديدة لتمويل التعليم العالي خاصة بعد إرتفاع كلفته وزيادة الطلب عليه وتحولت بذلك النظرة إلى التعليم العالي من إستهلاكية إلى إنتاجية . وعن طريق ربط الجامعة بمراكمها البحثية بالواقع الصناعي والإنتاجي ، إستطاعت العديد من الدول خاصة الصناعية المتقدمة وبعض دول جنوب شرق آسيا من بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية متينة تعتمد أكثر فأكثر على القدرة البشرية في توليد الثروة وبطريقة متواصلة .

وإذا كانت أهمية ما توصلت إليه الدول المتقدمة في مجال إصلاح منظوماتها لتمويل التعليم العالي لا تحتاج إلى برهان ، فإن الجامعات العربية مازالت تعاني من أزمات خانقة ، بسبب ضعف إقتصاديات هذه الدول ، وإرتفاع مديونيتها والنمو الديمغرافي المتزايد ...

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول العربية التي تعتمد أسلوب التمويل الكلاسيكي (العمومي) للجامعات ، حيث تخصص الدولة من ميزانيتها العامة سنويا مبالغ مالية طائلة للإنفاق على قطاع التعليم العالي . والشيء الملاحظ أن الجامعة الجزائرية قد

شهدت تطويراً كبيراً وسريعاً خاصةً منذ الثمانينات ، وتحديداً في إنشاء وتوسيع هيكل الإستقبال (البيداغوجية وغير البيداغوجية) ، وما لا شك فيه أن هذا التطور في الهيكل القاعدية ، قد صاحبه تطور آخر في أعداد الطلبة ، هيئة التدريس الموظفين الإداريين والعمال ، ونظراً لطغيان الطابع الاجتماعي على السياسة العامة لتمويل القطاع ، وأسلوب الإنفاق المستعمل ، فقد عرفت الكلفة المتوسطة للطالب ارتفاعاً مستمراً في ظل محدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع ، وجود قطاعات إجتماعية أخرى منافسة له وتتمتع بالأولوية عليه .

وتعتبر جامعة باتنة مثلاً جيد لواقع تمويل التعليم العالي في الجزائر ، أين يظهر طغيان الطابع الاجتماعي على السياسة العامة لتمويل الجامعة .

#### 1- إشكالية البحث :

من خلال ما تم عرضه رأت الباحثة أن الإشكالية الممكن طرحها ، تمثل في كيفية إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر لتواكب متطلبات التنمية الاقتصادية داخلياً وخارجياً .

ولتحليل هذه الإشكالية تطرح التساؤلات التالية :

- ما مدى نجاعة الإنفاق العمومي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ؟
- هل من فرص بديلة للتغيير خاصة بالنسبة لمنظومة الدعم بالكيفية التي يتحقق فيها الإنصاف بأقل كلفة ممكنة ؟

#### 2- أهمية ودوافع اختيار الموضوع :

يشكل موضوع تمويل التعليم العالي أحد أهم وأحدث المواضيع الرئيسية التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات السلطات العمومية والباحثين في مجال إقتصاديات التعليم . ونظراً لما حققه العديد من الدول من نتائج هامة في مجال تطوير نماذج تمويلية جديدة تسخير المستجدات الإقتصادية العالمية ، ولغرض الإستفادة من تجارب الغير ، كانت دوافع هذه الدراسة تتمثل في النقاط التالية :

- توضيح أهمية ومكانة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العالم .

- محاولة الكشف عن مواطن الضعف والقوة لمنظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر .
- البحث عن البدائل الممكنة لإصلاح منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر .

### 3- أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى إبراز ما يلي :
- مكانة منظومة تمويل التعليم العالي العربي في العالم .
  - عيوب النموذج التقليدي لتمويل التعليم العالي في الجزائر .
  - إرتفاع الكلفة المتوسطة للطالب .
  - إرتفاع نسبة المخصصات المالية للقطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي .
  - طغيان الطابع الاجتماعي على السياسة العامة لتمويل القطاع .
- بالإضافة إلى ذلك يمكن إدراج سبب ذاتي ، وهو حب وشغف الباحثة لغوص في مجال إقتصاديات التعليم .

### 4- فرضيات البحث :

- لأجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات المتصلة به تم طرح الفرضيات التالية :
- ترشيد الإنفاق العمومي ، يعتبر من بين الأولويات في تصحيح الأوضاع الحالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر .
  - دراسة الكلفة المتوسطة للطالب في المستقبل القريب والبعيد حتى تسهل عملية تدبيرها .
  - وفي مجال السياسات البديلة وبالموازاة مع الفكرتين السابقتين ، يمكن الإستعانة بنظام الإقراض الطلابي المعمول به في الكثير من الدول ، ويمكن أن تشتراك في هذه العملية عدة مؤسسات عمومية وخاصة .
  - إعادة النظر في منظومة الدعم بالكيفية التي تلغى الشكل غير المباشر للخدمات الجامعية ، وفي نفس الوقت تعديل شروط الاستفادة من المنحة ، وإيكال مهمة تسخيرها إلى جهات معينة كالجماعات المحلية مثلا .

## 5- المنهجية المتبعة :

نظراً لأهمية الموضوع ، فقد تم الإعتماد على مناهج البحث المستعملة في الدراسات الاقتصادية ، حيث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول ، أما الفصل الثاني والثالث والرابع فقد تم فيهم الإعتماد على المنهج الإحصائي نظراً لما تتطلبه الدراسة من طرق إحصائية دقيقة ، كما تمت الإستعانة بأسلوب المقارنة كأداة من أدوات المنهجية .

وللوصول إلى الهدف من الدراسة ، تم الإعتماد على المراجع المتاحة سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية (الأولى والثانية) ، فضلاً على المعلومات المتوفرة حول الموضوع في الواقع المتخصص عبر شبكة الأنترنيت . والشيء الملاحظ هو ندرة المراجع خاصة المتعلقة بمنظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى حداثة تناول هذا الموضوع .

## 6- هيكل البحث :

تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول وهي :

- الفصل الأول ، الإطار النظري لسياسة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في العالم .
- الفصل الثاني ، تشخيص السياسة العامة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة : 2001/1992 .
- الفصل الثالث ، وضعية تمويل التعليم العالي في جامعة باتنة خلال الفترة 2001/1992 .
- الفصل الرابع ، آفاق تطور القطاع 2008 .